المقدمة

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات عدد ما أنعم الخالق على عباده منذ أن خلق هذا الكون إلى يوم الدين والصلاة والسلام على هادي البشرية نبينا ومعلمنا وقدوتنا محمد بن عبدالله المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فإن من نعم الله علينا جميعا أن هدانا للإسلام وأن وفقّنا لنستمد من هذه الشريعة المطهرة منهج حياتنا ومصدر فخرنا واعتزازنا، نفاخر بها الأمم حيث جعل ديننا القويم أسلوب حياة متكامل صالح لكل زمان ومكان.

كما إن من نعم الله على بلاد الحرمين الشريفين ما أفاء به الله على قيادتها من تطبيق لشرع الله وإتباع لسنة رسوله صلى الله عليه وسلم وإحياء لمبدأ إسلامي عريق ألا وهو الشورى، ذكره الله جل وعلا في كتابه الكريم عندما قال (وأمرهم شورى بينهم) سورة الشورى، آية ٣٨، وقال سبحانه وتعالى في آية أخرى (وشاورهم في الأمر وإذا عزمت فتوكل على الله) آل عمران، آية ١٥٩، وهذا يدل على أن للشورى مكانةً عظيمة في الإسلام إذ كان الرسول -صلى الله عليه وسلم- يتشاور مع أصحابه، ويطلعهم على الأمور التي يحتاج فيها إلى مشورتهم في كثير من الأمور، وكذلك من بعده الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، وولاة أمور المسلمين من بعدهم لتعميق وتكريس المشاركة في اتخاذ القرار وخصوصاً من كبار

العلماء والمختصين في ذلك المجال المراد مداولة الرأي بشأنه لضمان الوصول إلى سداد الرأي وصواب القرار بعد معرفة معظم ما تتوصل إلية تلك الآراء المطروحة، ونظراً لأن الدولة السعودية منذ نشأتها (عام ١١٥٧هـ) تعد امتداداً للدولة الإسلامية وبلاد الحرمين الشريفين، فلقد كان مبدأ الشورى ملازماً لأئمتها رحم الله سلفهم وحفظ الله خلفهم سواءً كان ذلك بصفة شخصية أو عن طريق المؤسسات، بعد أن تم إنشاء مجلس الشورى في عهد الملك عبدالعزيز رحمه الله عام ١٣٤٥هـ، ثم بعد ذلك تحديث نظام المجلس وإعادة تشكيله في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز -حفظه الله- عام ١٤١٢هـ وتواصل تطويره وتوسعه حتى وقتنا الحاضر.

إن من توفيق الله جلّ وعلا لمؤلف هذا الكتاب هو ما سبق أن أشرت إليه في تحضير رسالة الماجستير عام ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م والتي كانت تتحدث عن (المجالس المفتوحة في المملكة) وذكرت حينها أن هناك توجه لدى المملكة العربية السعودية لإصدار نظام مجلس الشورى (حسبما وعد به باستمرار ولاة الأمر وآخرهم خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز رعاه الله) وبالفعل صدر النظام الجديد لمجلس الشورى والنظام الأساسي للحكم ونظام المناطق وتعديل نظام مجلس الوزراء، ومن هنا كانت بداية اهتمامي بمجلس الشورى الذي أصبح يشكل امتداداً طبيعيا لرسالة الماجستير وكان هاجسي بعد صدور النظام هو استكمال

ما بدأته ومحاولة معرفة خفايا وإيجابيات وسلبيات هذه المؤسسة الجديدة (مجلس الشورى).

وبالفعل ولله الحمد التحقت بجامعة دورهام في إنجلترا بالانتساب بعد ترحيبهم بذلك لطرح أول بحث علمي لنيل شهادة الدكتوراه عن (التطور السياسي في للمملكة مع التركيز على مجلس الشورى) وكانت تجربه ليست سهلة إذ أمضيت ثلاث سنوات تقريباً في عمل متواصل وبحث مستمر لإخراج هذا العمل الذي سوف يوثق العديد من الجوانب الحيوية عن المملكة العربية السعودية تاريخياً وسياسياً وإدارياً، وفي نفس الوقت تقييم علمي لمؤسسه تنظيمية حديثة (مجلس الشورى) وتحري الدقة والموضوعية في تلك الدراسة عبر وسائل عديدة ومنها الحضور الشخصي لبعض جلسات المجلس وإجراء لقاءات شخصية مع رئيس المجلس والأمين العام وبعض الأعضاء، وكذلك توزيع استبيان جريء وموضوعي على أعضاء مجلس الشورى استغرق مدةً طويلة لجمع معلوماته ومن ثم تحليل نتائج ذلك الاستبيان بطريقة علمية وتوثيقها في البحث.

هذا ولقد حرصت بعد الحصول على درجة الدكتوراه وتعميماً للفائدة أن أضيف بجهد المقل كتاباً يستمد معظم معلوماته من ذلك البحث العلمي مع إعادة الصياغة باللغة العربية لإلقاء الضوء على إحدى الجوانب الهامة التي لم تعط حقها بعد من المختصين في هذا المجال.

إن الاستقرار السياسي في أي مجتمع أو أي دولة أصبح يشكل دوراً فاعلاً في تحقيق الرفاهية والاستقرار لذلك المجتمع، وليس أدل على ذلك من ارتباط التنمية الاقتصادية باستمرار الاستقرار السياسي لأي دولة، ومن هنا نجد أن كثيراً من الدول التي تكثر فيها الاضطرابات السياسية وعدم الاستقرار تواجه مصاعب تنموية واقتصادية يصعب حصرها، بينما نجد الدول التي تتميز بالاستقرار السياسي وعلى رأسها المملكة العربية السعودية -والحمد لله- تحقق نجاحات متتالية في خططها التنموية وتتطلع إلى المزيد من الإصلاحات وتحديث الأنظمة وجذب الاستثمارات الأجنبية لمواكبة العصر فيما يتوافق مع الثوابت الإسلامية ولا يؤثر على خصوصية النهج الإسلامي للبلاد.

هذا ولقد كان من عظيم الشرف لي أن يتفضل سيدي وعمي الأمير سلطان بن عبدالعزيز -حفظه الله- بتكريمي بكتابة مقدمة هذا الكتاب التي أعتبرها بحق وسام شرف أعتز وأفتخر به من رجل المكارم الذي عايش -بحمد الله- جميع ملوك الدولة السعودية الحديثة- منذ عهد الملك عبدالعزيز حتى يومنا الحاضر -ما شاء الله- مما أكسب سموه الكريم خبرة إدارية وسياسية عميقة قلما توجد في هذا الوقت.

ومن هنا لا يسعني إلا أن أحمد الله أولاً وأثني على رب العزة والجلال الذي هيأ لعبده هذا العلم والعمل، ثم أتقدم بشكري الجزيل لعمي سلطان بن عبدالعزيز الذي تعلمت منه أكثر مما تعلمته من أي بحوث أو دراسات أكاديمية من خلال شرف عملي مع مقامه الكريم

أو مجالسته أو مرافقته حفظه الله، كما يسعدني أن أشكر جميع من ساهم معي في طباعة وإخراج هذا الكتاب حتى اكتملت تفاصيله بفضل الله وتوفيقه، وأخيراً فلا بد لي هنا أن أنوه أن بعض معلومات هذا الكتاب وخصوصاً ما ورد في الاستبيان والنتائج التي تم التوصل إليها هي خاصة بالفترة التي جمعت فيها أثناء كتابة البحث وقد حدث تطوير وتحديث لتلافي بعض القصور الذي أشارت إليه نتائج الاستبيان، وهناك فترة زمنية تتجاوز ثلاث سنوات بين انتهاء البحث للدكتوراه وإصدار هذا الكتاب إلا أن ذلك لا يخل بالتجربة العلمية التي استند إليها الباحث وضرورة تدوينها كما هي في الكتاب الذي بين أيديكم، لذا رأيت أنه لزم علي أن أشير إلى هذه الملاحظة ليأخذها القارئ الكريم في الاعتبار.

وفي الختام أسأل الله تعالى أن يرزقنا علماً نافعاً بما علمنا وأن يديم على بلادنا وبلاد المسلمين عامةً الأمن والأمان وتحكيم شريعة الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم التي هي مركب النجاة في هذا العالم المضطرب، كما أسأله تعالى أن يهدي جميع المسلمين إلى تمثيل دينهم وعقيدتهم السمحة بما يليق بها من رفعة شأن واتباع الوسطية التي تأمر بالمجادلة بالحسنى وعدم إلصاق ما يضر بسمعة الإسلام من أمور شائنة لا تمت للإسلام بصلة، وهذا ما يتمناه الأعداء لهذه الشريعة الإسلامية لتنفيذ خططهم التي تستهدف هذا الدين القويم، هذا والله أعلم وهو المستعان والمعين وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

المؤلف ١٤٢٣/٣/٧هـ